

**Memorandum of Understanding Regarding
Personal Data Sharing Requests by
Government Authorities / Law Enforcement**

**تةيصخشدلا تانايبلا تةكراشم تابلطن أشبم هافتة ةركذم
نوناقلا ذافنا / تةيموكحلا تاطلسلا لبق نم**

This Memorandum of Understanding ("MoU") was entered into on this day of [DATE], by and between:

أبرمت مذكرة التفاهم هذه ("المذكرة") في هذا اليوم [التاريخ]، من قبل وبين كل من:

(1) [ENTITY NAME], whose address is located at, [Insert location], (hereinafter referred to as "[ENTITY NAME]" as the First Party).

(1) [اسم الكيان]، والكائن عنوانه في [اكتب الموقع]، (ويشار اليه فيما يلي بـ "[اسم الكيان]" بصفته الطرف الأول).

and

و

(2) [ENTITY NAME], whose address is located at, [Insert location], (hereinafter referred to as "[ENTITY NAME]" as the Second Party).

(2) [اسم الكيان]، والكائن عنوانه في [اكتب الموقع]، (ويشار اليه فيما يلي بـ "[اسم الكيان]" بصفته الطرف الثاني).

Individually referred to as Party and jointly as Parties.

ويشار الى كل منهما منفردا بالطرف ويشار اليهما معا بالطرفين.

WHEREAS:

مقدمة:

(A) The Parties may from time to time and for the purposes of [STATE PURPOSE]; and

(أ) حيث أنه يجوز لكل من الطرفين من وقت لآخر ولأغراض [يكتب الغرض]؛ و

(B) Such Personal Data sharing requests must be undertaken in accordance with applicable local, national and international data protection laws.

(ب) حيث أنه يجب تنفيذ طلبات مشاركة البيانات الشخصية المذكورة وفقا لقوانين حماية البيانات المحلية والوطنية والدولية المعمول بها.

NOW THEREFORE:

لذلك، وبناء على ما تقدم:

1. DEFINITONS

All capitalized terms herein have the meaning set out in the Data Protection Law, DIFC Law No. 5 of 2020 (the "Law")

1. التعريفات

يكون لجميع العبارات المعرفة المستخدمة في هذه المذكرة المعاني المحددة لها في قانون حماية البيانات، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 5 لسنة 2020 ("القانون").

2. نية الطرفين

2. INTENT OF THE PARTIES

- (A) Subject to sub-clause 2(B), nothing in this MoU shall create, directly or indirectly, any legally binding rights, duties, obligations or liabilities on or between the Parties.
- (B) The Parties agree that only the following clauses and sub-clauses of this MoU shall be legally binding between them: 5, 6, 8 and 9.
- (أ) مع مراعاة الفقرة 2(ب)، لا يوجد في هذه المذكرة ما ينشئ أية حقوق أو واجبات أو التزامات أو مسؤوليات ملزمة قانوناً على الطرفين أو بينهما، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- (ب) اتفق الطرفان على أن تكون البنود والفقرات التالية فقط من هذه المذكرة ملزمة قانوناً بين الطرفين وهي: 5، 6، 8 و9.

3. PRINCIPLES

3. المبادئ

The Parties recognise the following principles:

يقر الطرفان بالمبادئ التالية:

- (A) the Parties shall mutually work in good faith to meet the goals of this MoU;
- (B) this MOU provides each Party equal rights and obligations;
- (C) this MOU shall not, and is not intended to, modify or supersede any law or regulation;
- (D) the provisions of this MoU shall be implemented in a manner that is not contrary to the public interests of the respective Party.
- (أ) يجب على الطرفين العمل بشكل مشترك بحسن النية لتحقيق أهداف هذه المذكرة؛
- (ب) تنص هذه المذكرة على حقوق والتزامات متساوية لكل من الطرفين؛
- (ج) لا يترتب على هذه المذكرة ولا يقصد منها تعديل أي قانون أو نظام أو إلغاؤه؛
- (د) يجب تنفيذ أحكام هذه المذكرة بشكل لا يتعارض مع المصالح العامة للطرف المعني.

4. NOTIFICATION AND COMMUNICATION

4. الإشعارات والمراسلات

- (A) Cooperation, communication and the sharing of information can be effected through meetings, or the exchange of letters and documents (in written or electronic form).
- (B) Legal notices to be given under this MoU shall be in writing and delivered either by facsimile or by registered mail or courier
- (أ) يمكن تنفيذ التعاون والاتصال ومشاركة المعلومات من خلال عقد الاجتماعات أو تبادل الخطابات والمستندات (الخطية أو الإلكترونية).
- (ب) يجب أن تكون الإشعارات القانونية التي سيتم توجيهها بموجب هذه المذكرة خطية ويجب تسليمها إما بواسطة الفاكس أو بواسطة البريد

addressed to the designated location and principal contacts set out above.

المسجل أو البريد السريع الى الموقع المحدد وجهات الاتصال الرئيسية المبينة أعلاه.

5. GOOD FAITH COMPLIANCE

5. الالتزام بحسن النية

(A) The Parties shall carry out their respective roles and responsibilities hereunder with due diligence and in a professional manner, and with due regard to applicable laws and regulations.

(أ) يلتزم الطرفان بتنفيذ مهامهما ومسؤولياتهما بموجب هذه المذكرة مع بذل العناية الواجبة وباحتراف ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها.

(B) To the extent permitted by applicable law, neither Party shall have liability towards the other for non-performance of any objective and/or task assigned hereunder except where such non-performance results in the breach of applicable laws and regulations.

(ب) لا يتحمل أي من الطرفين أية مسؤولية تجاه الآخر عن عدم تنفيذ أي غرض و/أو مهمة محددة بموجب هذه المذكرة الا في الحالات التي ينتج فيها عن عدم الأداء بالإخلال بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

6. DATA PROTECTION

6. حماية البيانات

(A) Unless otherwise agreed on a case-by-case basis, the Parties agree to share, at no cost and free from any charge, information, including Personal Data or other such data as may be necessary to achieve the purpose of a valid, lawful data sharing request.

(أ) ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك على أساس كل حالة على حدة، اتفق الطرفان على مشاركة المعلومات، بما في ذلك البيانات الشخصية أو أية بيانات أخرى حسبما قد يلزم لتحقيق الغرض من أي طلب صحيح وقانوني لمشاركة البيانات، دون مقابل ودون تقاضي أية رسوم.

(B) Any such sharing of Personal Data shall constitute Processing activities under the Law and will take place in accordance with the provisions and principles set out therein, and in accordance with Article 6(3)(b).

(ب) تعتبر أية مشاركة للبيانات الشخصية أنشطة معالجة بموجب القانون ويتم تنفيذها وفقاً للأحكام والمبادئ المنصوص عليها في القانون ووفقاً للمادة 6(3)(ب).

(C) Both Parties, to the extent necessary in the context of the Processing of such Personal Data, shall implement appropriate measures set out in Part 2D of the Law, including but not limited to policies, compliance procedures and technical and organizational measures to ensure the security of the Personal Data obtained or processed.

(ج) يلتزم الطرفان، للحد اللازم في سياق معالجة تلك البيانات الشخصية، باتخاذ التدابير المناسبة المنصوص عليها في الجزء 2د من القانون، بما في ذلك لكن دون حصر السياسات وإجراءات الالتزام والتدابير الفنية والتنظيمية لضمان أمن البيانات الشخصية التي يتم الحصول عليها أو معالجتها.

- (D) To the extent permitted by the laws of the Party requesting the Personal Data ("Requesting Party"), the Requesting Party shall inform the Party providing the information ("Providing Party") about how or where the requested information will be utilized, how much and what type of Personal Data is required to achieve the purpose, how long and where it will be stored, what controls are in place to safeguard such Personal Data, and any other information pertinent to the fairness and lawfulness of the Processing.
- (د) للحد الذي تجيزه قوانين الطرف الذي يطلب الحصول على البيانات الشخصية ("الطرف الطالب")، يلتزم الطرف الطالب بإبلاغ الطرف الذي يقدم المعلومات ("الطرف مقدم المعلومات") حول كيفية أو مكان استخدام المعلومات المطلوبة ومقدار ونوع البيانات الشخصية المطلوبة لتحقيق الغرض، ومدة ومكان تخزينها والضوابط المطبقة لحماية تلك البيانات الشخصية، وأية معلومات أخرى تتعلق بعدالة وقانونية المعالجة.
- (E) Unless agreed in writing by the Parties, neither Party may appoint a third party processor of Personal Data processed pursuant to this MOU without the prior written consent of the other Party. All such appointments must be in writing and comport with the requirements set out in Articles 23 or 24 of the Law.
- (هـ) لا يجوز لأي من الطرفين تعيين جهة خارجية لمعالجة البيانات الشخصية التي تتم معالجتها طبقاً لهذه المذكرة دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من الطرف الآخر. يجب أن تتم جميع تلك التعيينات خطياً وأن تتفق مع المتطلبات المنصوص عليها في المادة 23 أو المادة 24 من القانون.
- (F) Both Parties shall ensure that any person(s) or affiliates authorized to process the Personal Data in accordance with this MOU have committed themselves to confidentiality or are under an appropriate statutory obligation of confidentiality as set out in Article 25 of the Law.
- (و) يحرص الطرفان على التزام أي شخص أو أشخاص أو أشخاص مرتبطين مصرح لهم بمعالجة البيانات الشخصية وفقاً لهذه المذكرة بالسرية أو خضوعهم لالتزام قانوني مناسب بالسرية حسبما هو منصوص عليه في المادة 25 من القانون.
- (G) The Parties shall, to the extent necessary in the context the Processing of such Personal Data, comply with Article 28 of the Law, and may share Personal Data with each other provided they have each taken reasonable steps to affirm that:
- (ز) يلتزم الطرفان، للحد اللازم في سياق معالجة تلك البيانات الشخصية، بالمادة 28 من القانون، ويجوز لكل من الطرفين مشاركة تلك البيانات الشخصية مع الطرف الآخر شريطة أن يكون كل منهما قد اتخذ الخطوات المعقولة للتأكد مما يلي:
- (i) a data sharing request made in accordance with Article 28(1) is valid and proportionate; and
- (1) أن طلب مشاركة البيانات الصادر وفقاً للمادة 28(1) صحيح ومبرر؛ و
- (ii) the Party receiving the requested Personal Data will respect the rights of Data Subjects pursuant to
- (2) أن الطرف المستلم للبيانات الشخصية المطلوبة سيحترم وسيراعي حقوق

the requirements set out in Article 28(1).

أصحاب البيانات طبقا للمتطلبات المنصوص عليها في المادة 28(1).

(H) Each Party will, where necessary in accordance with Article 29 of the Law, ensure that it has all appropriate consents and privacy notices in place, including those regarding any promotional or marketing activity for which the Personal Data may be used, in order to enable exercise of applicable Data Subjects' rights and to support lawful processing and transfer of Personal Data to each other for the duration and purposes of this MOU.

(ح) يحرص كل طرف، إن لزم وفقا للمادة 29 من القانون، على الحصول على جميع الموافقات المناسبة وإشعارات الخصوصية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأي نشاط ترويجي أو تسويقي قد تستخدم البيانات الشخصية له، لتمكين أصحاب البيانات من ممارسة حقوقهم المعمول بها ولدعم معالجة البيانات الشخصية ونقلها الى الطرف الآخر بشكل قانوني طوال مدة هذه المذكرة ولأغراض هذه المذكرة.

(I) Any Personal Data Breaches that compromise a Data Subject's confidentiality, security or privacy or that are likely to result in a high risk to the security or rights of a Data Subject, must, as soon as practicable in the circumstances, notify the Personal Data Breach to the Commissioner.

(ط) يجب تبليغ المفوض بأي خرق للبيانات الشخصية يمس بسرية أو أمن أو خصوصية صاحب البيانات أو الذي يحتمل أن يشكل خطرا كبيرا على أمن أو حقوق صاحب البيانات في أسرع وقت ممكن في ظل الظروف السائدة.

(J) Where Personal Data is transferred outside the DIFC to third parties in jurisdictions that do not have a data protection law equivalent to that of the DIFC Law, the Parties agree at such time to supplement this Clause 6 with applicable standard contractual data sharing clauses, as set out in Article 27(2)(c) of the Law and as prescribed in Regulation 5 of the Data Protection Regulations 2020.¹

(ي) في حال نقل البيانات الشخصية خارج مركز دبي المالي العالمي لأطراف من الغير في مناطق لا تطبق قانون حماية بيانات يعادل قانون مركز دبي المالي العالمي، يتفق الطرفان في حينه على إضافة بنود مشاركة البيانات القياسية المعمول بها المرفقة في الملحق 1 الى هذا البند 6 مع بنود مشاركة البيانات القياسية المنصوص عليها في المادة 27(2)(ج) من القانون وحسبما هو منصوص عليه في المادة 5 من نظام حماية البيانات لسنة 2020.²

7. TERM OF THE MOU

7. مدة المذكرة

(A) This MoU shall continue in effect indefinitely and may only be terminated by either Party giving at least 30 days prior written notice to the other Party.

(أ) تبقى هذه المذكرة سارية لمدة غير محدودة ولا يجوز إنهاؤها من قبل أي من الطرفين الا بتوجيه إشعار خطي مسبق بمدة لا تقل عن 30 يوما الى الطرف الآخر.

¹ The current standard contractual clauses are available on the [Data Export and Sharing page](#) of the DIFC website.

² تتوفر بنود العقد المعيارية على صفحة [Data Export and Sharing page](#) من موقع مركز دبي المالي العالمي

- (B) Termination, alteration, modification or additions to this MoU (including the designated principal contacts) or any waiver of any of the terms hereof shall not be valid unless notified in writing and signed by the duly authorized representatives of both Parties.
- (ب) لا يسري إنهاء هذه المذكرة أو تغييرها أو تعديلها أو أية إضافات عليها (بما في ذلك العقود الأساسية المحددة) أو أي تنازل عن أي من شروطها إلا في حال توجيه إشعار خطي بذلك الإنهاء أو التغيير أو التعديل أو الإضافات أو التنازل وتوقيعه من قبل الممثلين المفوضين أصولا لكلا الطرفين.

8. GENERAL

8. أحكام عامة

- (A) Nothing in this MoU is intended to, or shall be deemed to, establish any partnership or joint venture between the parties, generate any relationship between the Parties, or authorise any Party to make or enter into any commitments for or on behalf of any other Party.
- (أ) لا يوجد في هذه المذكرة ما يقصد منه أو ما يعتبر أنه ينشئ أية شراكة أو ائتلاف بين الطرفين أو ينشئ أية علاقة بين الطرفين أو يفوض أي من الطرفين بتقديم أو إبرام أية التزامات عن أي طرف آخر أو نيابة عنه.
- (B) This MoU shall be governed by and construed in accordance with the laws and regulations of the Dubai International Financial Centre and, notwithstanding Clause 9, DIFC Courts shall have jurisdiction to hear any claims.
- (ب) تخضع هذه المذكرة لقوانين وأنظمة مركز دبي المالي العالمي وتفسر وفقا لتلك القوانين و، على الرغم من البند 9، يكون لمحاكم مركز دبي المالي العالمي الاختصاص القضائي للنظر في أية دعاوى.

9. DISPUTE RESOLUTION

9. حل النزاعات

- (A) Any dispute arising out of or in connection with this MoU, including any question regarding its existence, validity or termination, shall be subject to joint consultations between the Parties with the aim of reaching an amicable resolution of the dispute.
- (أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن هذه المذكرة أو فيما يتعلق بها، بما في ذلك أية مسألة تتعلق بوجودها أو سريانها أو إنهائها، للمشاورات المتبادلة بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل ودي للنزاع.
- (B) Should the Parties fail to reach an amicable resolution, the dispute shall be referred to and finally resolved by arbitration under the Arbitration Rules of the Dubai International Arbitration Centre, which are deemed to be incorporated by reference into this clause.
- (ب) في حال تعذر على الطرفين التوصل إلى حل ودي، يجب إحالة النزاع وحله نهائيا بواسطة التحكيم بموجب قواعد التحكيم لمركز دبي للتحكيم الدولي، وتعتبر تلك القواعد مشمولة في هذا البند بالإشارة إليها.

- (C) Unless the Parties agree to have a sole arbitrator, the arbitration tribunal shall be formed of three (3) arbitrators, one arbitrator shall be appointed by each Party and the third arbitrator (who will act as Chairman), shall be chosen and appointed by the other two arbitrators (or failing agreement between the arbitrators, by the DIFC Courts).
- (ج) مالم يتفق الطرفان على تعيين محكم واحد، تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة (3) محكمين يعين كل من الطرفين محكما واحدا ويختار المحكمان الآخران (أو في حال تعذر الاتفاق بين المحكمين، محاكم مركز دبي المالي العالمي) ويعينان المحكم الثالث (الذي يتصرف بصفته رئيس هيئة التحكيم).
- (D) The seat of arbitration shall take place in the Dubai International Financial Centre; and
- (د) يكون مقر التحكيم في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- (E) The arbitration shall take place in the English language.
- (هـ) يعقد التحكيم باللغة الإنجليزية.

[PLEASE INSERT SIGNATURE BLOCK]